

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٤٠**

الاثنين ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بrazine براينس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام



12-27485 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة سوزان ملكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالإنكليزية): يسعدني حقا أن أكون هنا اليوم، بينما يناقش المجلس مرة أخرى المسألة الهامة المتعلقة بدور حفظة السلام في بناء السلام والمسألة المتصلة به المتعلقة بعمليات الانتقال.

في السنوات الثلاث الماضية، قطعنا شوطا طويلا من حيث صقل فهمنا لما ينطوي عليه بناء السلام. هناك توافق في الآراء على نطاق الأمم المتحدة وخارجها بشأن الأولويات العامة لما هو بالتأكيد جهد معقد وطويل الأمد.

إن بناء السلام يعني مساعدة المؤسسات الوطنية على بلوغ مرحلة يكون بوسعها فيها الحفاظ على مستوى كاف من الاستقرار والأمن، ولا سيما من خلال احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويعني أيضا أن هذه المؤسسات ممثلة بشكل كاف للحفاظ على توافق الآراء اللازم للنهوض بعملية بناء السلام. سيكون من الأرجح استدامة السلام إذا تحقق أيضا تقدم في تلبية الاحتياجات الأساسية وتعزيز الانتعاش الاقتصادي.

نقح توافق الآراء بشأن بناء السلام من خلال تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304) وتبلور بقدر أكبر في تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١. يوفر تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ على وجه الخصوص إطارا عريضا عن طريق إبراز خمس أولويات متكررة لاشتراك الأمم المتحدة في بناء السلام: أولا، توفير السلامة والأمن الأساسيين للمواطنين، ثانيا، العمليات السياسية الشاملة، ثالثا، توفير الخدمات الأساسية، رابعا، استعادة الوظائف الأساسية للحكومة، وخامسا، التنشيط الاقتصادي.

إن بناء السلام مهمة طموحة، إنه يعكس جهد أجيال سوف يستمر زمنا طويلا بعد مغادرة حفظة السلام. ويعتمد النجاح على الإرادة السياسية الوطنية والدولية وعقود من الدعم من جانب طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية.

ما هو، إذن، دور حفظة السلام في هذا الجهد؟ ينظر إلى حفظة السلام باعتبارهم الضامنين لتحول هش من النزاع إلى السلام. عندما يصدر المجلس تكليفاته بعمليات حفظ السلام، فإن الهدف لا يتمثل في تحقيق الاستقرار في البلد وحفظ السلام فحسب، بل والإسهام في بناء سلام مستدام.

إن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد هي أدوات سياسية أساسا. خلصت دراسة أجراها مركز التعاون الدولي عن عناصر بناء السلام في ولايات حفظ السلام إلى أن مهام بناء السلام تشكل سمة ثابتة لولايات حفظ السلام منذ أوائل التسعينات. وبمرور الوقت، أصبحت تلك المهام أكثر تعقيدا وواسعة النطاق. تركز معظم مهام بناء السلام التي صدر بها

تكليف على مجالي الأولوية الأولين من المجالات المبينة في تقرير الأمين العام، ألا وهما، دعم السلامة والأمن الأساسيين، ودعم العمليات السياسية. وعلى سبيل المثال، فإن مصطلح "بناء السلام" ذكر تسع مرات في القرار ١٩٩٦ (٢٠١١)، الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إن الحديث عن دور حفظة السلام في بناء السلام لا يتعلق بتوسيع مهام حفظ السلام أو إضافة مهام جديدة إلى الولايات. إنه يتعلق بتحقيق أقصى استفادة من المهام المطلوب بالفعل من حفظة السلام القيام بها.

وفي محاولة لزيادة توضيح دور حفظة السلام في بناء السلام مقابل دور الأطراف الفاعلة الأخرى، أعدت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميدان "ورقة الصلات"، التي تقول إن لعمليات حفظ السلام ثلاثة أدوار في مجال بناء السلام: أولا، نحن نساعد الحكومات على تحديد الأولويات عن طريق دعم توافق الآراء فيما بين النظراء الوطنيين والمجتمع الدولي الأوسع، وتوجيه وضع الاستراتيجيات العامة وتنفيذها، ثانيا، نسعى إلى تمكين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى من تنفيذ مهام بناء السلام عن طريق توفير المظلة الأمنية والدعم اللوجستي والمجال السياسي لجهود المصالحة والإنعاش الاقتصادي للتنمية، وثالثا، ننفذ بأنفسنا مهام معينة مبكرة في مجال بناء السلام، بما في ذلك من خلال دعم العمليات السياسية وإصلاح قطاع الأمن والانخراط في بناء القدرات المبكر في مجالات معينة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين.

ولئن طورنا فهما مشتركا أفضل لما ينطوي عليه بناء السلام ودورنا المحدد فيه، فإن بناء السلام الناجح لا يكمن في المصطلحات والتعاريف. والتحدي الحقيقي لا يزال يتمثل في مسألة كيفية بناء السلام. ولإعطاء مثال واحد فقط، هناك توافق واسع في الآراء حول أن تعزيز المؤسسات عنصر حاسم في تحقيق السلام المستدام. غير أنه بعد سنوات من الانخراط في بلدان مثل ليبريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتيمور - ليشتي وهايتي وغيرها وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي لا يمكن إنكاره، لا تزال المؤسسات الوطنية هشة ولا نزال نحن، وكذلك شركاؤنا، نكافح لإيجاد أفضل نهج من شأنه أن يتيح لنا تحسين إسهاماتنا الفردية وتحقق النتائج المتوقعة.

ولزيادة إسهام الأمم المتحدة، وحفظة السلام تحديدا، في بناء السلام إلى حده الأقصى، فإن ثمة ثلاثة عناصر حاسمة. فيجب علينا ضمان تحديد ومعالجة الأولويات المحددة لبلد ما وشعبه. وعلينا توضيح أدوار ومسؤوليات مختلف العناصر الفاعلة في الأمم المتحدة وتعزيز شراكاتنا مع الجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة. وينبغي لنا أن نجري بصفة دورية استعراضا لمشاركتنا وتعديلها للتكيف على أفضل نحو مع تطور الحالة على أرض الواقع.

وسيكون لتطبيق هذه العناصر بشكل مستمر ومنهجي طوال فترة وجودنا فائدة مضافة تتمثل في تيسير تنفيذ عملية منضبطة بقدر أكبر لتقليص مشاركتنا تدريجيا وسحبها، وبالتالي المساعدة على كفالة أن تؤدي استثماراتنا المشتركة إلى تحقيق تقدم طويل الأجل.

ونحن لا نعتقد أنه ينبغي لحفظة السلام معالجة الطائفة الكاملة من أنشطة بناء السلام. وحفظة السلام هم أصلح من يحددون أولوية المبادرات التي تدفع بعملية السلام أو الأهداف السياسية للبعثة إلى الأمام. وقد تضمن هذه المبادرات أيضا تحقيق الأمن أو تضع الأساس لبناء المؤسسات في الأجل الطويل في عدد محدود من المجالات الرئيسية. واستراتيجية بناء السلام في وقت مبكر التي أعدتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني توجه عمليات حفظ السلام لاستخدام هذا المنظور السياسي والأمني

لتحديد الأنشطة المناسبة. وبالنسبة لبقية الأنشطة، فإن الشركاء الآخرين يجب أن يكونوا في المقدمة.

وكما ذكرت سابقا، فإن الأمر لا يتعلق بتوسيع مهام قوات حفظ السلام. وفي تجربتنا، لا يحتاج المجلس إلى إسناد مهام أو ولايات جديدة أو أكثر تفصيلا إلى عمليات حفظ السلام. وبدلا من ذلك، ينبغي أن ينصب تركيزنا على ترجمة الأهداف العريضة للمجلس إلى خطط وأدوات تنفيذية على أساس الأولويات الوطنية.

وتحديد الأولويات الوطنية في البلدان الخارجة من الصراع هو في الواقع مهمة دقيقة. وفي المرحلة التي تكون المجتمعات فيها لا تزال ممزقة للغاية وتعاني من الاستقطاب السياسي وعندما يكون تحقيق التوافق والمصالحة على الصعيد الوطني لا يزال هدفا بعيد المنال، فإن صياغة أهداف ومتابعتها بطريقة توافقية تشكل تحديا سياسيا. ولذلك، فإن دور الممثلين الخاصين للأمين العام ضروري لتحقيق التوازن بين العملية السياسية وضرورات بناء المؤسسات، وذلك بالتشاور الوثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية. كما أن القدرات المؤسسية على وضع الأولويات يمكن أن تكون ضعيفة أو غير موجودة. ويجب علينا تفادي تحميل المؤسسات الهشة أعباء فوق طاقتها، ولا بد لنا من أن نقدم دعما متسقا ومتماسكا.

وتوفر ملكية وقيادة وطنية قوية في صياغة أولويات بناء السلام أمر ضروري. وفي ليبريا، اعتمدت الحكومة المضيفة ولجنة بناء السلام بيانا بالالتزامات المتبادلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، يحدد أولويات بناء السلام المتفق عليها بوجه عام: سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية. وفي تيمور - ليشتي، توفر الخطة الإنمائية الاستراتيجية الأساس للدعم الدولي للبلد ويجري تنسيقها من خلال برنامج الأولويات الوطنية بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وخطة تنمية جنوب السودان تحدد الأولويات الوطنية التي استند إليها فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في وضع أهدافهما لبناء السلام، والمنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١).

وفي هذا السياق، أود أن أشير أيضا إلى الاتفاق الجديد الذي تم اعتماده، كما يعلم الأعضاء، في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة في بوسان، في جمهورية كوريا، في العام الماضي والذي يهدف إلى تحقيق توافق المساعدة الإنمائية الدولية مع خمسة أهداف لبناء السلام وبناء الدولة. والاتفاق الجديد يشدد على الالتزامات المتبادلة والملكية الوطنية القوية. ومن بين الموقعين على الاتفاق، تطوعت سبعة بلدان تستضيف بعثات تابعة للأمم المتحدة - أفغانستان وليبريا وتيمور - ليشتي وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى - بتجربة هذا النهج الجديد. كما طلبت حكومة جنوب السودان من أسرة الأمم المتحدة توجيه مشاركتها بحيث تتمحور حول تلك الأهداف.

والاتفاق الجديد يعبر بقوة عن التزام البلدان المضيفة بتعزيز دورها القيادي في عملية بناء السلام. ونحن نعمل بشكل وثيق مع البعثات ذات الصلة ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في متابعة الاتفاق الجديد على الصعيد العالمي.

ونعول على الدول الأعضاء في مواءمة مختلف سياساتها الوطنية مع الأولويات التي تحددها البلدان المضيفة، وفي التكلم بصوت واحد في وظائفها المتعددة بصفتها أعضاء المجلس أو ممثلين في اللجنة الخامسة أو أعضاء في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أو أعضاء في المجالس

التنفيذية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية.

ولمساعدة الجهات الفاعلة الوطنية على الانتقال من الحرب إلى السلام، يتعين علينا أن نعمل في شراكة مع الجهات الفاعلة من داخل الأمم المتحدة وخارجها. وإنشاء بعثات متكاملة ومتعددة الأبعاد للأمم المتحدة يساعد على تحقيق هذه الشراكة لأنها تجمع، من خلال فريق قيادة واحدة، بين الطائفة الكاملة من قدرات منظومة الأمم المتحدة. غير أن اختلاف الولايات وهياكل الإدارة وترتيبات التمويل يعقد تحقيق التنسيق والاتساق الفعالين اللذين يركزان على الأولويات.

ويكمن الرد على هذا التحدي في التخطيط المتكامل والقيادة الموحدة. وعملية التخطيط المتكامل للبعثات توفر إطارا يمكن من خلاله لقيادة الأمم المتحدة على أرض الواقع إعداد رؤية مشتركة واستراتيجية لمشاركة الأمم المتحدة، تستندان إلى الولاية والأولويات الوطنية. ومن شأن وضع خطة متكاملة قوية أن يوضح تماما إسهامات كل جهة من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة على أساس الميزة النسبية والقدرة الفعلية على الإنجاز.

إن المسؤوليات قد تتغير بمرور الوقت مع تغير الأولويات والقدرات. وبعثات حفظ السلام لديها أفق زمني محدود ويجب أن تتزامن خططها مع الجهات الأصلح للاضطلاع بمهام في الأجل الطويل. وشركاء الأمم المتحدة، من جانبهم، يعانون في كثير من الأحيان من محدودية القدرات في المرحلة المبكرة من فترة ما بعد الصراع ويحتاجون إلى وقت لزيادة قدراتهم. وفي ظل هذه الظروف، نحاول الاستفادة من عناصر قوتنا النسبية. وعلى سبيل المثال، في السودان في عام ٢٠٠٥، وفرت بعثة حفظ السلام تمويلا لسد الفجوة المالية في برنامج الأمم المتحدة المتكامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى أن أصبح الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متاحا.

ويجب علينا بذل المزيد من الجهد لزيادة الحوافز على نطاق الأمم المتحدة للعمل معا. وقد أوصى الاستعراض الدولي للقدرات المدنية (انظر S/2011/85) بتعزيز صلاحية العمل تبادليا والمرونة على نطاق الأمم المتحدة للاستفادة بشكل أفضل من مواردنا لدعم أولويات بناء السلام وتنسيق تقديم الخدمات عبر الوكالات. وإدارة عمليات حفظ السلام تعمل في إطار اللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات المدنية والتابعة للأمين العام لمعرفة أفضل السبل للمضي قدما في تنفيذ هذه التوصيات.

والأمم المتحدة ليست سوى واحدة من الجهات الفاعلة العديدة التي تسهم في أي جهد لبناء السلام. وبناء شراكات قوية مع المنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية في المراحل المبكرة من عملياتنا للتخطيط أمر ضروري أيضا لضمان اتباع نهج متماسك ومنسق. وبالمثل، فإنه لدى إنهاء البعثات، يكون الشركاء الإقليميون والثنائيون في غاية الأهمية لأن المخاطر قد تستمر بعد انسحاب البعثة، مما يتطلب التخطيط لتوفير ضمانات أمنية تتجاوز الأفق بمساعدة الشركاء.

ويقودني هذا إلى النقطة الأخيرة التي أريد تناولها. كيف يمكننا معرفة متى نتجاوز مهمة حفظ السلام؟ من الواضح أنه ليست هناك إجابة سهلة وواحدة تصلح لجميع الحالات في الرد على هذا السؤال. وتماما مثلما لا يمكن قياس التأثير الكامل لبناء السلام كميا، فإن الأمر يتطلب حكما سديدا لمعرفة الوقت المناسب لانسحاب قوات حفظ السلام. ومن الاعتبارات الرئيسية في كثير من الحالات الحاجة للمساعدة الأمنية التي يمثلها ذوو الخوذ الزرق.

وبينما ينسحب حفظة السلام، فإن العناصر المدنية في عملية حفظ السلام يمكن أن تستمر في بعض الحالات في شكل كيان للمتابعة. في الواقع، فإن المهام المنصوص عليها في ولايات بعثات بناء السلام أو المكاتب المتكاملة، هي إلى حد بعيد نفس مهام عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، لأنها تركز على نفس الهدف، المتمثل في دعم العملية السياسية، والمساعدة في مجال بناء المؤسسات في مجالات معينة، والربط من خلال التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري بغية ضمان اتباع نهج متسق.

والسيناريو المثالي أن يحدث الانسحاب بشكل تدريجي على أساس استعراض يجري بعناية للحالة في الميدان، وإجراء مناقشات مع شركائنا الوطنيين والثنائيين والإقليميين، واختبار قدرة البلد على الاضطلاع بالمسؤوليات وبالطبع التصورات العامة. ويتعين إدراج معايير الانسحاب والخروج ضمن خطط الانتشار الأولية، وتنقيحها لتعكس الحالة المتغيرة في الميدان.

من الواضح أن الفترات الانتقالية لا تتبع عملية مستقيمة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تطورت ولاية وحجم وعناصر وهيكل البعثة خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة، لتعكس التغيرات الحاصلة في الحالتين الأمنية والسياسية. وكجزء من آخر إعادة تشكيل، فقد عززنا إسهامنا في مجال بناء السلام في الغرب، بينما حافظنا على تركيز قوي جدا على حماية المدنيين في الأجزاء الشرقية من البلد.

اضطلعنا في ليبريا في شهر شباط/فبراير ٢٠١٢، ببعثة تقييم تقنية أفادت نتائجها بأن الحالة الأمنية يمكن أن تتيح تخفيض عنصر القوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، خلال السنوات الثلاث المقبلة، لكنها شجعت على تعزيز وجودنا الشرطي هناك، و احتمال إعادة تشكيل أدوارنا المدنية والاستمرار في مشاركتنا السياسية.

لذلك، يتعين أن يأخذ الاستعراض والتعديل المنتظمين لولاياتنا بعين الاعتبار أدوار شركائنا في الأمم المتحدة ومن غير الأمم المتحدة، وإسهاماتهم في مجال بناء السلام، إلى جانب ما نتوقع أن يكون وجود متابعة محتمل. ويعني الانسحاب بالنسبة للبعثة في الغالب تعديلا كبيرا وبداية أو طفرة في الأنشطة لشركائنا. ولا يتعلق الانتقال بمجرد تخفيض عدد أفراد عملية حفظ السلام، ولا ينبغي له أن يكون كذلك.

بغض النظر عن حجم التقدم الذي حققه البلد فيما يخص بناء السلام، فلا يجب أن يغيب عن أذهاننا بأن مغادرة بعثة حفظ سلام يمكن أن ينجم عنها إثارة شواغل ويمكن أن تكون مزعزعة للاستقرار في حد ذاتها. وبناء الثقة بين الحكومة المستضيفة وأصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسين والمجتمع الدولي، وتحديد وقائع المرحلة الانتقالية بوضوح، من خلال الحوار المستمر واستراتيجيات الاتصال، أمران حاسمان لوضع خطة انسحاب ناجحة.

ستستمر جهود بناء السلام فترة طويلة بعد مغادرة بعثة حفظ السلام للبلد. وبوصفنا حفظة سلام، فلدينا مسؤولية تجاه البلدان الخارجة من الصراعات، من أجل المساعدة على تحقيق السلام الذي سيتسمر بدون وجودنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ملكورا.

السيدة ملكورا (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أتشاطر إقرار السيد لادسو بأهمية مشاركة الأمم المتحدة في بناء السلام في مناطق بعثتنا، وأحيط علما بالدور الأساسي

للفترات الانتقالية الفعالة فيما يخص ضمان أن نخلِّف سلاما مستداما.

ويتطلب تقديم استجابة فعالة لاحتياجات بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع، نفس الحنكة والمرونة من جانب نظم الدعم الميداني، المطلوبة منها للاضطلاع بمهام حفظ سلام أخرى. وفي الواقع، فإن حجم ونطاق البعثات الميدانية، والتمويل المطلوب طيلة مدة دورة حياة البعثة، يمكن أن يكون لها أثر كبير من خلال خلق فرص العمل والمشتريات المحلية على سبيل المثال، التي يسهم كل منها في بناء السلام. في الوقت نفسه، من المسلم به بأن أثرها على الحالة الاجتماعية – الاقتصادية يمكن أن يكون أيضا سلبيا، على سبيل المثال نتيجة لتدهور البيئة أو اختلال سوق العمل.

جرى في الإستراتيجية العالمية للدعم الميداني، إيلاء الاعتبار الواجب للأثر الاجتماعي والاقتصادي المحتمل لبعثات الأمم المتحدة، والحاجة إلى دعم أهداف البعثة في مجال بناء السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة اليوم لإحاطة المجلس علما ببعض الأمثلة التي كان فيها لدعم العمليات الميدانية أثر إيجابي.

يعد الأثر الاقتصادي لبعثاتنا الميدانية الكبيرة المتعددة الأبعاد كبيرا، خصوصا عند الأخذ بعين الاعتبار بأن الانتشار غالبا ما يحدث في الدول الخارجة من الصراع، التي تفتقر لمناخ اقتصادي كلي مستقر، مما يجعل الحصول على السلع والخدمات على المستوى المحلي صعبا للغاية. ونقوم كجزء من إستراتيجيتنا، بوضع آليات من شأنها تعزيز المشتريات على المستويين المحلي والإقليمي، وهي نشاط يمكنه زرع بذور تنمية القطاع الخاص.

تحقيقا لذلك الغرض، ستسمح الإستراتيجية العالمية للدعم الميداني، لأفرقتنا في الميدان باستهداف البائعين المحليين، والإبلاغ عن متطلبات المشتريات بوضوح، باللغة الرسمية للبلد إذا أمكن ذلك. ويمكن لذلك أن يكون صعبا في مرحلة بداية البعثة، وقد يكون من غير المجدي الاعتماد على السوق المحلية. لكن يمكن للبائعين المحليين مع الوقت، معرفة متطلبات البعثة، ونأمل في أن فهمهم السليم للأعمال التجارية وبراعتهم سيشجعانهم على الشروع في عرض السلع والخدمات المطلوبة.

ثمة بعض المنتجات والخدمات التي يمكن أن يكون فيها للسوق المحلية ميزة خاصة. وحتى وإن شكل ذلك نسبة مئوية متدنية من مجمل مشترياتنا، فيمكن أن يكون له أثر مهم على السوق المحلية. ويمكن أن يكون الأثر الذي يتبع ذلك كبيرا في القطاع الخاص، إذا ما خطط له على نحو سليم، ويمكن أن يولد عملية نامية ومستدامة لدفع الأفراد لتحقيق تنمية طويلة الأجل، ومن ثم الإسهام في الجهود المبذولة الرامية إلى كسر دوامة الفقر. وغني عن القول بأنه يتعين بذل هذه الجهود في سياق أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها.

وجرى أيضا بذل جهود لأجل التركيز على قدرة البعثة على معالجة المسائل الاجتماعية المهمة مثل البطالة. وتعطي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أمثلة واضحة وإيجابية في ذلك الصدد. وتجعل المعدلات العالية للبطالة والانتعاش الاقتصادي البطيء من الصعب على الشباب والسكان المتأثرين من الحروب إيجاد فرص قانونية مدرة للدخل على المستوى المحلي. كما جرى شرح ذلك في تقرير عام ٢٠١١ عن التنمية في العالم، تشكل هذه الحالة عائقا كبيرا أمام قدرة السكان المتضررين من الحروب، على إيجاد سبل عيش بديلة والتشجيع على إعادة الإدماج المستدام في المجتمعات المحلية. واستجابة لتلك الحاجة، أقامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بالتعاون مع شركائها، وهم البنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الأشغال العامة سلسلة من مشاريع إصلاح الطرق كثيفة الاستخدام لليد

العاملة، من أجل زيادة الوصول وخلق فرص عمل في الأجل القصير. وركزت المشاريع على المجتمعات الضعيفة، مثل المجتمعات الواقعة على الحدود وتلك القريبة جدا للموارد الطبيعية المرغوبة.

وأوجدت تلك المشاريع ما يزيد عن ٧٥ ٠٠٠ فرصة عمل، وأدخلت ما يناهز ٦ ملايين دولار إلى المجتمعات المحلية، بقوة عاملة تضم تمثيلا من جميع المجتمعات المحلية، بمن فيهم قدامى المحاربين والعائدون والنساء. وجرى إصلاح ستمائة كيلومتر من الطرق الأساسية و ٣٠٠ كيلومتر من الطرق الثانوية، مما عزز الوصول على مدار السنة للعديد من ربوع البلد.

وجرى استعراض أثر المشاريع من خلال تقييم مستقل خلص إلى أن الحالة الأمنية في المجتمعات المحلية المقيمة بمحاذاة الطرق قد تحسنت، نظرا لوجود فرص عمل حقيقية. علاوة على ذلك، أُعيد استثمار الدخل في الأعمال التجارية الصغيرة، واستُخدم لسداد الديون وخُصص لدفع التكاليف الطويلة الأجل مثل التعليم والإسكان. بعبارة أخرى، فقد كان المشروع مشروع بناء سلام.

من منظور إدارة الدعم الميداني، فإن مسألة المراحل الانتقالية، من وجود أمم متحدة إلى آخر، تكتسي نفس القدر من الأهمية، وغالبا ما تتطلب تقليصا في قوام البعثة؛ أو في بعض الأحيان طفرة في العمليات. في بوروندي وسيراليون على سبيل المثال، تصادف الانتهاء من بعثة الشروع في بعثة أخرى. ويتمثل أحد الدروس الرئيسية التي استخلصناها من هذه المراحل الانتقالية في الحاجة إلى التحضير لخطط طوارئ بغية إرساء دعائم الدعم الملائم من أجل تحقيق وجود متابعة محتمل، بالإضافة إلى بناء سلام مستدام. وقد تكون العمليات الانتقالية ذات طابع سياسي متأصل فيها، غير أنها لا يمكن أن تحقق نجاحا إلا إذا ما أعدّ لها وتم تنفيذها بصورة جيدة. ولكي يتحقق ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يخطط الجانب الموضوعي والجانب المتعلق بالدعم بطريقة متكاملة. ويكتسي ذلك الأمر أهمية خاصةً نظراً إلى حاجتنا إلى الاعتراف بأن العديد من المسائل المتعلقة بالدعم ذات طابع سياسي عميق، مثل مسألة تصفية الأصول، في ذات الوقت الذي يتم فيه التعامل أيضا مع مسألة إدارة التوقعات والخوف من انسحاب البعثة، من حيث الآثار الاجتماعية – الاقتصادية للانسحاب.

وتقدم بعثات حفظ السلام في العديد من البلدان دعما كبيرا للسلطات الوطنية فيما يتعلق بصيانة البنية التحتية والنقل والخدمات اللوجستية، وغيرها. وكما هو الحال مع الجهود التي نبذلها في بناء السلام، فإن علينا أيضا أن نعمل مع نظرائنا الوطنيين في الاستعداد للاستجابة للأثر المحتمل أن يتركه انسحاب البعثة على الموارد والقدرات والميزانيات الوطنية.

وتدل خبرتنا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا على كيفية مساعدة التخطيط المشترك مع النظراء على الصعيد الوطني في التصدي لتلك التحديات والتخفيف إلى المدى الممكن من أثر انخفاض الدعم اللوجستي والدعم المقدم لشركائنا الوطنيين في مجال البنية التحتية، بالتخطيط المنسق وبناء القدرات. وبعد، فإن لمثل هذا التخفيض في موارد حفظ السلام آثارا أوسع نطاقا على جميع الشركاء، وليس على الحكومة الوطنية فحسب، إذ أنه من المحتمل أن يؤثر على برامج الشركاء، ويقتضي مزيدا من الالتزام من كليهما في إطار الأمم المتحدة وخارجها.

ومع الاعتراف بأهمية تكامل خدمات الدعم، فنحن نعمل على ضوء تلك الخلفية مع شركائنا في الفريق التوجيهي للتكامل وأفرقته العاملة الفرعية لتنسيق تكاليف

الدعم على نطاق الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يوسع خدماتنا لتشمل الوكالات والصناديق والبرامج، ويسفر عن المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن أن يؤثر بها الدور المحدود الذي يضطلع به أحد كيانات الأمم المتحدة على احتياجات وموارد الكيانات الأخرى العاملة في الميدان. وسيتم تيسير ذلك أيضا من خلال مزيد من التعاون بشأن مسألة الصناديق الاستئمانية وتكاليف الدعم التي تتحملها. وفي هذا الصدد، فقد وقّع صندوق بناء السلام والأمانة العامة للأمم المتحدة على مذكرة تفاهم استطاعت التغلب على القيود المفروضة على تمويل صندوق بناء السلام في الماضي. وتمضي سياسة استرداد التكاليف التي يوجهها المراقب المالي على نطاق أوسع كما ينبغي.

وتقدم الأمم المتحدة إسهاما آخر هاما إلى مجتمعات ما بعد الصراع في شكل تنمية القدرات الوطنية. وقد أدخلت العديد من بعثاتنا استراتيجيات وبرامج محددة، مثل برامج إصدار الشهادات، تهدف إلى تعزيز قدرات الموظفين الوطنيين. وقد حدث ذلك في السودان وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتيمور - ليشتي. وينبغي أن يكون ذلك أولوية بالنسبة لنا منذ البداية، بالنظر إلى الدور الهام الذي يضطلع به الموظفون الوطنيون فيما يتعلق بتطوير بلدهم بعد انسحاب بعثاتنا.

وسوف يكون عملنا المستمر في مجال بناء القدرات المدنية جزءاً آخر هاما من ذلك الجهد. ويعتمد الحصول بطريقة أكثر فعالية على الخبراء المدنيين الذين نحتاج إليهم، ونشرهم في بعثات تهدف إلى دعم تطوير القدرات الوطنية والمساعدة على تخطيط وتنفيذ مهام بناء السلام، فضلاً عن تخطيط وتنفيذ العمليات الانتقالية بصورة فعالة، على إنشاء شراكات أقوى بين الأمم المتحدة والجهات الخارجية، مع الدول الأعضاء بشكل رئيسي. وبذلك، فإن علينا أن نعمل معا إذا ما أردنا تحقيق النجاح.

ومن الأهمية بمكان أن تقوم مبادرة بناء القدرات المدنية برمتها على أساس من الملكية الوطنية للعملية. وقد تم تحديد ذلك بوضوح في المشاورات الإقليمية التي عقدت مؤخرا في بالي، حيث أكدت وزيرة المالية في تيمور - ليشتي رغبة بلادها في قيادة عملية بناء السلام على الصعيد الوطني، فضلاً عن إدارة الدعم الدولي وفقا لأولويات بلدهم.

إن دعم بناء القدرات الوطنية بطريقة أفضل يشكل أولوية لبناء القدرات المدنية، التي يجب أن تكون بدورها أولوية لبناء السلام والانتقال بصورة فعالة. ويقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقاً على نطاق المنظومة بأسرها فيما يتعلق بالنظر في الكيفية التي يمكننا العمل بها على نحو أفضل في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، فضلاً عن إجراء دراسة استقصائية بشأن الوجود الميداني للأمم المتحدة، بغية تكوين فهم أفضل عن الأدوات التي نحتاج إليها من أجل إنجاز تلك المهام بطريقة أكثر فعالية. ونتوقع أن يتمكن الفريق من تقديم توصياته في هذا الصيف.

غير أن الحالة لا تزال حافلة بالتحديات. فنحن لا نزال غير قادرين على نشر قدرات مدنية معينة في الوقت المناسب في البلدان الخارجة من الصراع، ولا تزال تواجه نقصاً في القدرات المطلوبة في خمسة مجالات أساسية: السلامة والأمن، سيادة القانون، العمليات السياسية الشاملة للجميع، الوظائف الأساسية للحكومة، والإنعاش الاقتصادي. ونواجه أيضاً صعوبات في الحصول على القدرات المتميزة لتلبية الاحتياجات المتخصصة، بذات الطريقة التي نواجه بها الصعوبات فيما يتعلق بالحصول على مصادر الأصول الأساسية المواتية لحفظ السلام.

ومع ذلك فنحن نعمل على كيفية مواجهة تلك التحديات. ونركز على بناء شراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وغيرها، فضلاً عن التركيز على التعاون بين بلدان الجنوب في هذا الصدد. ونعترف أيضا بالقيمة المضافة الناجمة عن الخبرات الحقيقية

فيمـا يتعلـق بتحقيـق الانتعـاش في مرحلـة مـا بعـد الـصراع، والتحـول الـديمقراطي أو بنـاء المؤسـسات الوطنيـة مـن الـصفر أو من قدرات ضعيفة للغاية. وهذا هو نوع القدرة الذي تجد فيـه الـدول الخارجـة مـن الـصراع فائـدة كـبيرة بالنـسبة لهـا، وخصوصاً تجارب تلك الدول التي واجهت تلك التحديات بالفعل، وتمكنت من شق طريقها عبر التحديات نفسها التي تواجهها الدول الخارجة من الصراعات تواً.

يجب أن نـضمن أننـا نعمـل وفقـاً لقـدراتنا، أو بعبـارة أخـرى، الاضـطلاع بـدورنا اسـتنادا إلى مبـدأ الميـزة النـسبية. فلـيس علـى البعثـات أن تتـولى تنفيـذ جميـع المهـام بنفـسها. وبطبيعة الحال، ربما يكون الشركاء الآخرون في مركز أفضل يمكنهم من الاضطلاع بتلك المهام المتوقعة على نطاق واسع. وسوف نواصل العمل من أجل تحقيق آليات وطرائق أفضل لدعم تلك العملية.

وقمدف جميع تلك الأنشطة – سواء أتعلقت بالتركيز علـى بنـاء الـسلام أثنـاء البعثـة، أم الانتقـال بـشكل فعـال إلى تحقيـق سـلام مـستدام ومملـوك وطنيـا أثنـاء عمليـة انـسحابنا، أم نـشر المـوظفين المـدنيين المناسـبين في المكـان المناسـب، أم الاضـطلاع بـالأدوار الـصحيحة جنبـاً إلى جنـب مـع شـركائنا – إلى تنفيـذ ولاياتنـا وبنـاء المؤسـسات الوطنيـة، والتأكـد مـن أنـه لـيس علـى بعثاتنـا أن تعـود مـرة أخـرى بعـد انسحابها.

ويـضطلع مجلـس الأمـن بـدور هـام في كـل ذلـك، بتحديـد اتجـاه جهودنـا عـبر الولايـات، فـضلاً عـن بنـاء الـدعم الـسياسي الـلازم لتنفيـذ تلـك الولايـات والحفـاظ عليـه. وبالإضـافة إلى ذلـك، فإننـا نعـول علـى المجلـس وأعـضائه في العمـل معنـا بوصـفهما شـركاء في كفالـة اسـتجابة متماسـكة، منـسقة ومـستدامة للتحـديات المعقـدة الـتي نواجههـا في بنـاء السلام، قبل وأثناء وبعد انسحاب بعثاتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مـالكورا علـى إحاطتـها الإعلاميـة. لا يوجـد متكلمـون آخـرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.